الغانم يؤيد عدم بسط سلطة القضاء على الجنسية

مصافحة رئاسية

وزير الخارجية : سجل الكويت الدستوري والشرعي أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سليم تماماً

محمد الخالد : مستعد للمثول أمام محكمة الوزراء إذا ثبت وجود تجاوزات ببند مصروفات «الداخلية»

■ صباح الخالد: رسالة رئيس «حقوق الإنسان» البرلمانية أفق لا مدى له

وتركيز نيابي

دعيتير مترئساً جانباً من الجلسة

■ توصيات إلغاء الإعدام وقانون المثليين تم رفضها لأننا نسير حسب الشريعة الإسلامية

■ الخليفة: القيود الأمنية التي وضعت على البدون والمواطنين بدعة وليس لها أي أساس من القانون

– وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: أشكر لجنة حقوق الإنسان، الا ان الرسالة أفق لا مدى له، الحالة العامة لحقوق الإنسان، أصبح اهتمام المجتمع بشكل عام وهذا تفويض عام لا مدى له، وهناك 15 جهة حكومية لإعداد التقرير عن حقوق الإنسان في دولة الكويت.

واضاف: الطلب ليس محدد المعالم فارجو من اللجنة تحديد ما هو المطلوب في هذا الطلب حتى نستطيع أن نقف على الحقيقة، ونحن على أتم الاستعداد وجهاتنا جاهزة للتعاون مع اللجنة إذا حدد المسار المطلوب بحثه.

– عادل الدمخي: تقرير حالة حقوق الإنسان سبق أن قدم في المجلس، والتقرير الوطني لدولة الكويت جزء من هذه الحالة والكويت تعهدت بالتزامات فمن الواجب علينا كممثلين متابعة هذا التقرير.

وقال : موضوع اللجنة سيكون محددا مع مؤسسات المجتمع المدني ويعرض على المجلس، وهي مؤسسات رسمية معترف بها داخل الكويت، وأي تقرير لن يكون سميا لدولة الكويت، ومن خلال هذه التقارير نصحح الأوضاع ولا نسيء للكويت، واللجنة ليست مسيسة والطلب كان بإجماع آراء أعضائها الحاضرين.

– وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: نقدر جمعيات النفع العام ونحترم دورها ولا نشكك في وطنيتها للكويت، هناك جيش عرمرم تعد التقرير، فما بالك بهذا التفويض العام وليحدد الطلب ونحن على استعداد للعمل سويا معهم في كل ما يتعلق بأمور محددة.

عادل الدمخي: إذا كانت مسالة التحديد سببا لرفض الرسالة فستقوم بتحديد المواضيع وتقدمها مرة أخرى.

– وزير العدل فالح العزب: أحكام المحكمة الدستورية بحدود ونطاق الأسئلة البرلمانية أمر لا يمكن مخالفته لأنه واجب النفاذ، الحكومة انجزت 80 إلى 82 ٪ من الأسئلة الواردة إلينا في المدة أسبوعين وأسبوعين للتمديد.

واضاف: نحن كحكومة نمد يد التعاون، والسؤال نوع من ادوات الرقابة والتعاون الآن متى ما ردت الحكومة بكل شفافية لم يفكر في فكرة التصعيد، ونؤكد انه ليس لدينا ما نضمره وعلى استعداد للرد على كافة الأسئلة الواردة من النواب.

– علي الدقباسي: لست من هواة المساجلات، واذا تم الرد على الأسئلة فلن نصل الى التصعيد، لكن كلام الوزير غير صحيح فالأرقام تدل على أن هناك خللا، من يرد على الأسئلة مستشارون موظفون في مكاتبهم، والرد واجب وليس منة.

– د. جمعان الحربش: ما ذكره الدقباسي واقع، فوجهت أسئلة لوزير الداخلية على سحب الجنسي ولم يرد، وإذا استمر التعامل بهذه الطريقة فسيحة استجوابات الوزراء ستنظر قريبا على الحكومة أن تراجع أحكام المحكمة الدستورية لأن هذه الطريقة في الاجابات غير صحيحة.

– مرزوق الغانم: حتى ندرس لاحية الطلب اقترح نقل الاقتراح إلى مكتب المجلس حتى ندرس الاقتراح برويه.

– فالح العزب: يجب أن يمكن مجلس الأمة من النظر ويجب الا يتضمن السؤال عبارات غير لائقة أو يضر المصلحة العليا في البلاد.

– علي الدقباسي: اللائحة تنص في المادة 124 على المدة أسبوعين، وهناك تجاهل وتسفيه لأعضاء مجلس الأمة.

– عبدالله الرومي: الموضوع واضح من خلال اللائحة التي حددت ضوابط الأسئلة وحكم الدستورية لم يرد على الأحكام وإنما أخذ حكم الدستورية «شماعة» للتضرر عن عدم الإجابة عن الأسئلة ومكتب المجلس لن يضيق شيئا وإذا كانت الحكومة تريد التعاون فلتجب على الأسئلة، ولكن حكم الدستورية لم يضع ضوابط جديدة.

– محمد الدلال: إذا تركنا الأمر للحكومة فسيحدث نفس التأخير ولن تتجاوب، ومسؤوليتنا كمجلس أن نأخذ خطوة إيجابية وفقا للحكم الدستوري، وإلا التعاون مع الحكومة يتعرض لخلل.

– مرزوق الغانم: أقترح أن يناقش الرسالة في مكتب المجلس ومن ثم تكليف «التشريعية».

– صالح عاشور: المادة 124 واضحة ولا يحتاج السؤال مناقشة لا في اللجنة ولا في مكتب المجلس، المطلوب ان يوجه سمو رئيس الحكومة وزراءه في الرد على الأسئلة وأي نائب يرى تقصيرا في الرد على السؤال فليقم النائب بدوره.

– مرزوق الغانم: الموافقة على إحالة الرسالة إلى مكتب المجلس برفع إيده 32 من 48، موافقة.

– د. جمعان الحربش: ما يحول لمكتب المجلس ليس أسئلة النواب وإنما يحال الاجابات وأي سؤال نقرر أنه لم تأتنا الإجابات سنحوله الى استجوابات.

– شعيب المويزري: أستغرب هذا الطرح فالمادة الدستورية واللوائح واضحة فلماذا تحيله إلى مكتب المجلس؟ النواب يعطون فرصة ودعما للوزراء على عدم الرد على الأسئلة.

– عدنان عبدالصمد: إذا لم تتوافر في السؤال الشروط جاز لمكتب المجلس عدم إحالته إلى الحكومة وإذا لم يوافق العضو يعرض على المجلس.

– عبدالله الرومي: كان يفترض أن ننتهي من التقرير هذا الأسبوع لكن ارتباط المسؤولين بمهمات خارجية فنطلب هذا الأجل.

– وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد: الأخ رياض تطرق إلى وزارة الداخلية في السنوات الماضية فما يحز بالنفس أن هناك وزير الداخلية شكل لجنة لمتابعة الحقائق، لكن الموضوع يتكرر مرارا.

وأضاف: أعراض وسمعة رجال تعرضت لشبهم، هل ثبت شيء فالتحقيق جار، ولا يجوز إلقاء التهم جزافا، لا نسمح بالتحدث عن جهازكم الأمني الذي نفتخر به، فلننتظر لجنة التحقيق في الوقائع.

– أنس الصالح وزير المالية: أشكر طرح هذه المواضيع، الوضع الاقتصادي وإصلاحه ضرورة حتمية والحكومة تقبل فترة الأسبوعين لرفع التقرير ولتبيان إجراءاتها فيما يتعلق بوضع أسقف للنفقات الجارية.

وأضاف: الإجراءات التي تمت في بعض الأجهزة لم تتواكب مع سياسة الترشيد، وسترفع التقرير إلى المجلس الموقر، بأن تحال إلى لجنة الميزانيات وترفع تقريرها وهذا سيتزامن مع مناقشة الوثيقة الاقتصادية.

وأضاف: نحن ما تكون هناك فوائض مالية ولا يتم إيرادها للاحتياطي فسوف نعالج هذا الموضوع، والتقرير سوف يقدم ولكن نرجو قبول أن يذهب التقرير إلى لجنة الميزانيات.

– وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: تم تكليف وزارة الداخلية بتشكيل لجنة تحقيق في الموضوع واللجنة انتهت من التقرير وسنعقد اجتماعا قريبا مع لجنة الميزانيات.

– رياض العدساني: لم أتكلم عن أشخاص باعتبارهم ولكن قلت هناك مصاريف زائدة عن مليونين ووصلت الى 23 مليونا والمصاريف الخاصة 20 مليونا وبند الضيافة 23 مليونا، وإذا قلت إن معلوماتي خطأ سوف أستجوب رئيس الوزراء.

– وزير المالية: أريد اضافة تعديل.

– عدنان عبدالصمد: الميزانيات ليس لها علاقة بالرسالة الموجهة إلى وزير المالية فليرد عليها.

– وزير المالية: الأخ رياض عضو في لجنة الميزانيات، نرسل التقرير إلى لجنة الميزانيات ونرد.

– صالح عاشور: بينت في جلسة سابقة أن الحكومة تعهدت بعدم إحالة الموظفين إلى التقاعد وبعض الوزراء أحالوا موظفين إلى التقاعد.

– صفاء الهاشم: لجنة بحث الجناسي ثقة وبها أشخاص ثقات.

– د. جمعان الحربش: هناك طلب مقدم ضد نائب في الجلسة ولم يتم تلاوته.

– مرزوق الغانم: نقدر تقدمه الآن.

– د. جمعان الحربش: كان من الواجب أن يصوت على الطلبات في نفس الجلسة.

– خليل عبدالله: نحن لا نتكلم عن الأشخاص حتى لا نتكلم عن بيان غير كاف وكان به تصنيف للشعب الكويتي وتم بعد ذلك استدراك وكان الاستدراك أيضا غير كاف.

– مرزوق الغانم: تأكد من حسن نوايا كل الموجودين وتأكد أن العدالة والمساواة ستطبق على الجميع.

– فالح العزب: اللجنة ستدرس كافة الملفات حتى ننهي هذا الجدل.

– مرزوق الغانم: يؤجل بند الأسئلة إلى الغد.

– طلب الموافقة على استعجال المواضيع التالية على جدول الأعمال وهي:

– العفو الشامل عن بعض الجرائم.

– تقرير الداخلية والدفاع بتعديل قانون 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

– الجنح.

– الشركات.

– اتفاقية تسليم المجرمين.

– تقرير لجنة الميزانيات.

على أن تمدد جلسة اليوم حتى الانتهاء من التقارير على أن تستكمل البقية في جلسة الغد.

– عدنان عبدالصمد: لجنة الميزانيات أرسلت تقريرين مهمين وهي سنة حميدة وإنجاز حتى تقرير المشروعات بصورة مباشرة وحتى لا يتهم المجلس بأنه يعرقل الميزانية فارجو تقديمه على أي بند

– د. وليد الطبطبائي: قانون المحكمة الإدارية والعفو الشامل وتعديل الانتخابات الآن.

– طلب آخر تخصيص جلسة الأربعاء 26 ابريل لمناقشة القضية الإسكانية وما يتعلق بها.

– عادل الدمخي: منذ بدأ المجلس والوثيقة الاقتصادية على جدول الأعمال وهي تهم كل كويتي ولم تناقش حتى اليوم فارجو تقديمها قبل كل شيء وهي تأسيس لبرنامج ولمستقبل اقتصادي للكويت، الكويت تستورد البنزين، نرجو أن تكون لها الأولوية.

لمناقشة القضية الإسكانية.

وتلا الأمين العام طلبا بالتحقيق في المسائل المثارة بشأن التجاوزات المالية والإدارية في وزارة الإعلام وخاصة المجلس الوطني فيما يخص:

1 – المخالفات الإدارية والمالية الواردة في استجواب وزير الإعلام.

2 – كافة التجاوزات والملاحظات الواردة في ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2014 مع تكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في ذلك الأمر.

الحصانة

– انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة التشريعية رقم 63 بشأن رفع الحصانة عن النائب محمد هايف في القضية رقم 2016/1294حصر نيابة الإعلام – 2016/1329 جنح جرائم الكترونية.

– الحميدي السبيعي (مقرر اللجنة التشريعية): تغريدة في التواصل الاجتماعي تويتر أساءت للشاكي، وقررت اللجنة الموافقة على طلب النيابة رفع الحصانة عن النائب محمد هايف.

– مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة لأداء الصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم بمناقشة بند طلبات الحصانة.

– مرزوق الغانم: نحن في مجلس الأمة نمثل كافة أبناء الشعب الكويتي وفقا للمادة 168 من الدستور «النائب يمثل الأمة بأسرها» قدرنا أن نكون في موقع المسؤولية، وأنا كرئيس لا يمكن منفردا أن احقق الوحدة الوطنية، وما يحدث في القاعة له انعكاس مباشر على المجتمع الكويتي فرفقا بالمجتمع ورفقا بالكويت.

وأضاف: يسعدني أن أرحب أجمل ترحيب برئيس البرلمان القبرصي والوفد المرافق وأعرب عن تمنياتي بانجاح الزيارة ومزيد من التعاون والتنسيق بين البرلمانيين متمنيا طيب الإقامة في الكويت فحللتم أهلا ونزلتم سهلا.

الطبطبائي منفعلاً

والعدساني متحدثاً

الهاشم معترضة